مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ

العددان الواحد والثلاثون والثاني والثلاثون

لسنة 1439 – 1440 الهجرية الموافق: 2017 – 2018 الميلادية

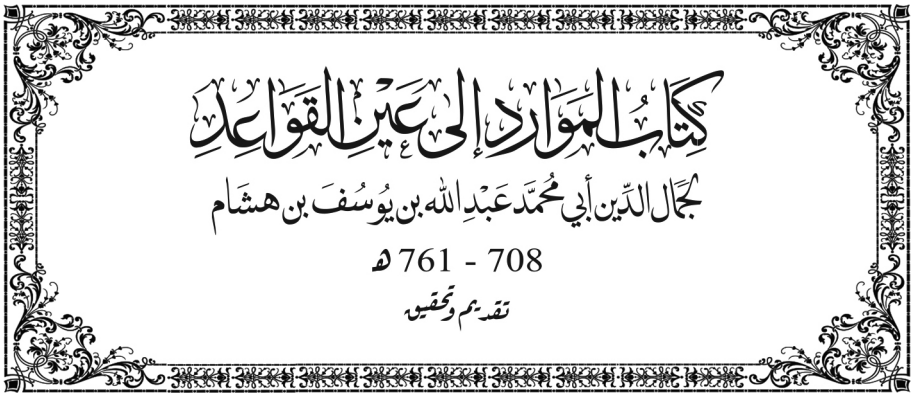

أ.د. خليفة محمد خليفة بدّيري
كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس - ليبيا

أوَّلاً - التقديم

هذا متنٌ صغير أو قُل: مُتَيْن؛ لأنَّه اختصار لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» وهو أيضاً أحد المُتون الصَّغيرة الحَجْم الجليلة الجَدْوى، وتوسَّل به صاحبه إلى تهيئة صِغار الناشئة لتحصيل ذلك الكتاب والتبلُّغ به لكي ينهلوا من المُطوّلات من كُتب النَّحو، وعُنوانه وفَحْواه خير شاهد على ذلك، كما سَوْف يُبين إن شاء اللَّه.

وقد سَبَق نَشْره تحت عُنوان «القواعد الصُّغرى»، أرجح أنْ يكون تصرُّفاً من أصحاب كُتب التراجم اختصارًا، وقد يستلزم النعت بالصِّغر أنَّ هُناك قواعد أكبر، وهو ما ينطق به ما صرّح به في ديباجة «الموارد» حيث قال: «هذه نكتٌ يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب».

قام على نَشْره حسن إسماعيل مروة ضِمن مجموعة تحت عُنوان «من رسائل ابن هشام النَّحويَّة» مُعتمدًا على نُسخة مخطوطة، ناسخها عبد الرحمن السقطي، فرغ منها بتاريخ الرابع عشر من جُمادى الأُولى سنة أربع وستين ومائتين وألف للهجرة[1].

(1) انظر: **من رسائل ابن هشام النحوية، القواعد الصغرى**، تح: حسن إسماعيل مروة، ط1، (دمشق: 1409هـ/ 1908م)، ص129-151.

وقد بَعُد العَهْد بين زمني التأليف والنَّسخ خمسة قُرون تقريبًا، ومع أنَّه أثبت صِحَّة نِسبته إلى ابن هشام، لكن غاب عنه العُنوان الصحيح، ويبدو أنَّ النُّسخ الخطية التي اعتمدها أو أغلبها اعتمدت على نُسخة خطِّيَّة فقد منها صَفحة العُنوان، أو طَمس موضعه، ونُسخة أحمد بن علي بن النقيب الحنفي فرغ منها يوم عَرَفة سَنة أربع وسبعين وسبعمائة اجتمع فيها كُلّ ما اشترطه المُختصُّون في عِلْم تحقيق الكُتب، إلى جانب قدمها كَمَالُهَا بوجود عُنوانها ومُقابلتها على نُسخة بخط مؤلفها، وعِناية ناسخها، وكفايته العِلميَّة، وضَبْطه لما أشكل من ألفاظها، فلا أجدر منها بالاعتماد عليها، واتِّخاذها أُمًّا.

وصف النُّسخة وتوثيق عُنوانها وصِحَّة نِسبتها إلى مؤلفها:

يَقَع كتاب "**الموارد إلى عين القواعد**" ضمن مجموعة بخط مَشْرقي جيِّد، تضمّه وثلاثة مُتون أُخرى وهو أصغرها وآخرها، نَسَخها جميعها أحمد ابن علي بن النقيب الحنفي، وكلُّها مِمَّا دبَّجته يراعة العَلَامة النَّحويّ أبي محمد جمال الدِّين عبد اللَّه بن يوسف بن أحمد بن عبد اللَّه بن هشام الأنصاري المُتوفَّى سنة 761هـ، أظن أنَّها كانت في أضابير إحدى المَكتبات المِصْرية؛ لأنَّ على إحدى دفَّتيه بِطاقة كُتب عليها: (سنة ١٩٢٨ نمرة ١٢). وذلك قبل أنْ تتغرَّب في أُوروبا وأميركا، وبِطاقة أُخرى مُثبتاً عليها (مجموعة الجامع الصغير في النَّحو، لابن هشام ٧٤٤). كما صنّفت في مكتبة أحد معاهد تعليم الإنجليزية لغير الناطقين بها ELS تحت رقم 3984، وألصق عليها بِطاقة تُفيد أنَّها ضِمن ما يُعرف بمجموعة يهوذا كانت قد أُهديت إلى مكتبة جامعة برنستون، 97[1] أبرزت عُنوانات الكتاب بعِناية مَلْحوظة، وهذا مِثال منها.

«كتاب الجامع الصغير في النَّحو، تأليف الإمام العالم العَلَّامة الأوحد، الفاضل رُحلة الطالبين، وعُمدة الفُقهاء والمُحدّثين، جمال الدِّين عبد اللَّه ولد الشيخ جمال الدِّين يوسف بن أحمد بن عبد اللَّه بن هشام الأنصاري النَّحوي،

(1) انظر النماذج المُصوَّرة.

وسّع اللَّه عليه لَحْده، وأطال في عُمر ولده، ورحم اللَّه جدّه بمنّه وكرمه، وخفيّ لُطفه، إنَّه قريب»[1].

وتحت هذا الكلام بخط أجمل، وبمِداد مُختلف ما نصّه: «ويليه المُقدِّمة الموسومة بنزهة الطَّرف في علم الصَّرف، ويليها قَطْر النَّدى وبَلِّ الصَّدى، الجميع لابن هشام، ويليه الموارد إلى عين القواعد، له أيضا» ولعلَّها إضافة من شخص كانت المجموعة في حَوْزته.

وفيما يلي قائمة بهذه المُقدِّمات مُرتَّبة مذكورًا إزاء كُلّ منها عَدد لَوْحاتها وتاريخ نَسْخها، وتاريخ تأليفها إنْ وجِدَ.

أُولاها - الجامع الصَّغير في النَّحو، عدد لَوْحاتها ثلاث وأربعون، نُسخت بتاريخ ثاني ذي الحِجَّة الحَرام سنة 774هـ.

ثانيتها - نُزهة الطَّرف في علم الصَّرف[2] ثماني لَوْحات، من 44 إلى 52، نُسخت بتاريخ خامس ذي الحِجَّة الحَرام سنة 774هـ.

ثالثتها - قَطْر النَّدى وبَلِّ الصَّدَى، اثنتا عشرة لَوْحة، من 53-56، نُسخت في ثامن شهر ذي الحِجَّة الحَرام سنة 774هـ.

---

(1) لا أرى في هذا الكلام أدنى مُبالغة، ولم أشأ أنْ أُترجم لابن هشام؛ لأنَّه أشهر من نار على يفاع، وأُحيل القارئ على ما كتبه عنه محمد خليل الزروق، فقد -والله- أنصفه وأنصف النَّحو وأهله -جَزاه اللَّه خيرًا، وليُنظر ترجمته في **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، أعني ابن هشام للإمام السيوطي، حَقَّقه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، ج2، (مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1964هـ)، ترجمة رقم 1457، ص68.

(2) أنكر نِسْبته إليه علي فودة في نشرته لكتاب **الإعراب عن قواعد الإعراب** ظنّاً أن **نزهة الطرف** إنما هو للميداني المتقدم، ولكن قد يتوارد على العنوان الواحد أكثر من مؤلف مع تغاير في المضمون، وإيراد نسخة موثّقة لنزهة ابن هشام ضمن هذا المجموع قطعت الشكّ باليقين، والعبد العاجز يكاد يفرغ من تحقيقه، وقد أشاد الإمام السيوطي في ديباجة كتابه **النكت** بالنزهة، ونوّه به قائلاً: «... فهذه نكتٌ حررتها على كتب في علم العربية عمّ بها النفع وكثر تداولها، وهي الخلاصة لابن مالك المشهورة بالألفية... وشذور الذهب، لابن هشام، ونزهة الطرف في علم الصرف له...» من نسخة مخطوطة وقفها الشيخ محمد بن حسن الكريمي على طلبة الأزهر. اللوحة رقم 2.

رابعتها - الموارد إلى عَيْن القواعد، ثَلَاثُ لوحات، من 66-69، نُسخت يوم عَرَفة سنة 774هـ، وهو مُتعلّق هذا العمل العِلْمي.

والمجموعة معلمة لَوْحاتها بالأرقام الغبارية، ويبدو أنَّ ذلك تمَّ في فترة لاحقة؛ لأنَّ أهل المَشْرق لا يستعملونها، ولاختلاف المِداد فيها عنه في المَتْن، وقد انفرط عَقدها من جَرَّاء تَعَاقُب الأيدي عليها، فأضْحى بعض أُولاها أُخراها وقد سَاعد اتباع الناسخ نظام التعقيبة، وهو أنْ تكتب في آخر الوجه من الورقة الكلمة التي يبدأ بها الوجه الآخر، سَاعد بصُورة كبيرة في لمّ شعثها، فضلاً عن الاستعانة بما طُبع منها: الجامع الصغير في النحو، وقطر الندى وبلِّ الصَّدى، والإعراب عن قواعد الإعراب وهو الأصل الذي اختصر منه كتاب الموارد مَدار هذه التقديم والتحقيق.

واضطررت إلى نَسْخ كُتب المجموعة كُلّها أكثر من مَرَّة، وعارضت المطبوع على الأصل المخطوط لدي؛ لأنَّه أقدم وأوثق وأصح ممَّا اعتمد عليه في نَشْرها.

وأُحذِّر الباحثين من الرُّكون إلى كُتب التراجم حين يقدمون على التحقيق ولست أغض منها ولكن المزالق في الاعتماد عليها كثيرة، وأُذكِّر بوصيَّة العلامة الدكتور حسين الشافعي بضرورة التعمُّق في دراسة موضوع الكتاب المُراد تحقيقه، وما أقلّ من يفعل ذلك!

أهمِّيَّته:

تَكْمن قِيمته في أنَّه كتابٌ -بصيغة التكبير- في نِطاق النَّحو التعليمي، تتجلَّى فيه وفي أمثاله خِبرة مؤلِّفه، وطُول باعه، ونضج تجربته، والحاجة إلى ابتعاثه، والإشادة به، والإفادة منه جدّ ماسَّة، لا سيَّما في هذا الزمن الذي غدا من يتكلَّم فيه عن المُتون أو الشُّروح والحواشي والتقريرات في تُراثنا وكأنَّه «يُغرِّد خارج السِّرب»، وشَاع فيه أنَّ قواعد الإعراب من نَحو وصَرْف ما هي إلا تمحُّكات وتمحُّلات، وعلى أحسن الوجوه نظريَّات تحتمل الإثبات والنَّقض، وقُوِّل بعض عُلمائنا ما لم يَقولُوا وما لم يكن ليخطر لهم على بال من مثل عِبارة أنَّ القاضي ابن مَضَاء القُرطبي دعا إلى إلغاء نظريَّة العامل!

ونسوا أو تناسوا أنَّ ما اصطلح عليه بالعَمَل في النحو العربي إنَّما اقتضته طبيعة هذه اللُّغة؛ إذ كانت الأسماء وهي الثُّلث «المُعطَّل» من أقسام الكلام لا تتغيَّر بنيتها، وتتعاقب عليها مَعَانٍ مُختلفة لا تكاد تُدرك إلا بالإعراب، فالعامل النَّحوي ليس بنظريَّة تقبل الأخذ والرد بل هو من العربيَّة في الصَّميم، وهذه دعوة للتَّفير إلى كُلّ ذي اهتمام بدينه وهُويته، فضلاً عمَّن له أدنى عِناية باللُّغة أيًّا كانت أوْ لَهُ صلَة ما بجانب من جوانبها في تَخصُّصه، أنْ يرجع البَصَر كرَّتيْن فيما آل إليه واقعنا اللُّغوي، لا سيَّما ما يختص بِعلْم العربيَّة: النَّحو والصَّرف، وما أغرقنا فيه من دعوات لإحيائه أو تجديده أو تطويره، وكثير منها إنْ لَمْ نَقُل أغلبها فيه نظر، ومنها ما هو من قبيل الحَقّ يُراد به الباطل[1].

ولستُ بأبي عذرة هذا الكَلام، بل عَرَض له كثيرون لكنَّهم حُوربوا بالتجاهل وبعدَم الردّ بحُجَّة أنَّ الردّ مَثبطة ولو عُنوا بالردِّ ما كانوا ليملأوا الأَرْفُف بِمَا سطَّروه!

ولا يفوتني أنْ أَشْكر الأُستاذ الباحث موسى شعيب الذي ساعد في البحث عنه في الشبكة العنْكبوتيَّة، وزوَّدني بنُسخة منه، ثم قام بطباعته، فَجَزاه اللَّه خيرًا عن العِلْم وأهله.

(1) يُنظر: كتاب **أباطيل وأسمار**، لمحمود شاكر. و**كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**، لمحمد أحمد عرفة. و**من قضايا اللغة والنحو**، لعلي النجدي ناصف. ومقاله نقد كتاب المدارس النحويَّة لشوقي ضيف، **مجلة مجمع اللغة العربية**، بالقاهرة، العدد رقم: 20، ص178.

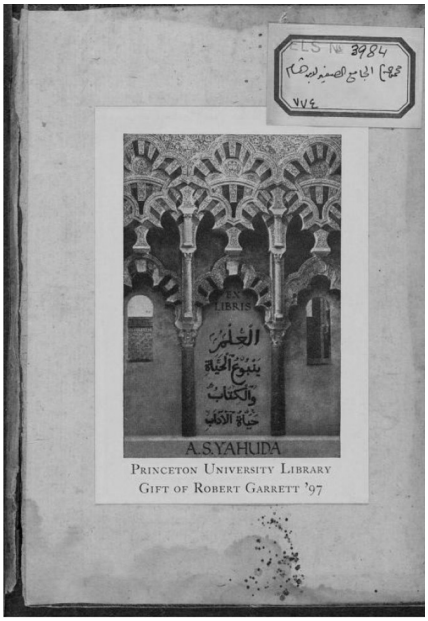

غلاف المخطوط

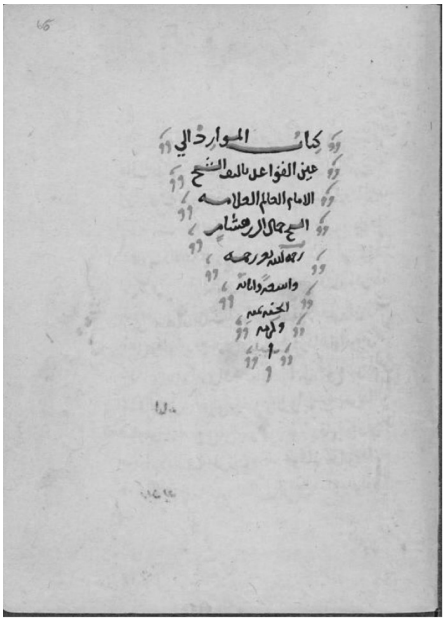

عنوان الكتاب من المخطوط

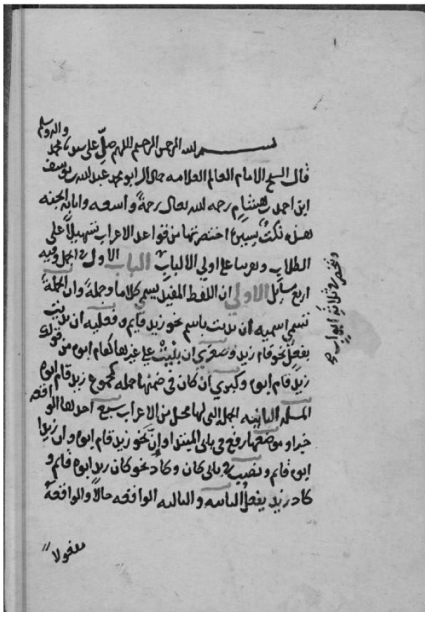

الصفحة الأولى من المخطوط

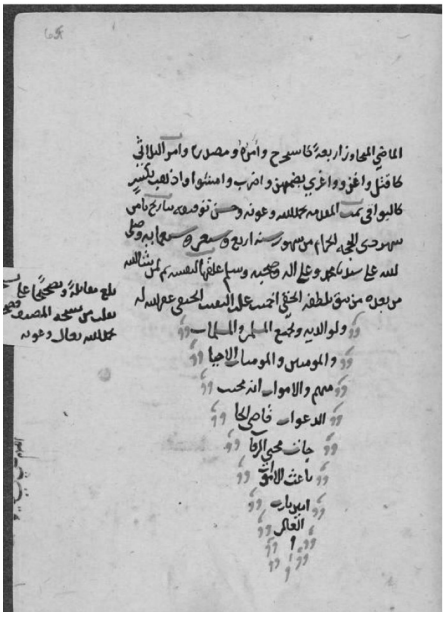

الصفحة الأخيرة من المخطوط

صُوَر المَخْطوط

ثانيًا: النَّص المُحقَّق

[لوحة: 1]/ **كتابُ المَوَارِد إلى عَيْنِ القَوَاعِد**

تأليف الشيخ الإمام العَلَّامة الشيخ جَمال الدِّين بن هشام - رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأثابه الجَنَّة بمنِّه وكرمه، آمين-.

بسم اللَّه الرحمن الرحيم، اللَّهمَّ صلِّ على سيِّدنا محمد وآله وسلَّم.

قال الشيخ الإمام العالم العلّامة جمال الدِّين أبو محمد عبد اللَّه بن يوسف بن أحمد بن هشام -رحمه اللَّه تعالى رحمة واسعة، وأثابه الجنَّة- هذه نُكَتٌ يسيرةٌ اختصرتها من قواعد الإعراب؛ تسهيلًا على الطُّلَّاب، وتقريبًا على أُولي الألباب، وتنحصر في ثلاثة أبواب:

الباب الأول في الجُمْلة، وفيه أربع مَسَائل:

1- **الأُولى**: أنَّ اللَّفظ المُفيدَ يُسمَّى كلامًا وَجُملة، وأنَّ الجُملة تُسمَّى اسمِيَّةً إن بُدئت[1] باسم نحو: زَيدٌ قائمٌ، وفعليَّةً إن بُدِئت[2]، بفعلٍ، نحو: قامَ زَيدٌ. وصُغْرى إن بُنِيَت على غيرها، كقام أبُوه، من قَوْلك: زيدٌ قام أبوه. وكُبْرى إن كان[3]، في ضِمْنها جُملة كمجموع زيدٌ قامَ أبوه.

2- **المَسَلَةُ**[4] **الثَّانية**: الجُمل التي لها مَحَلٌّ من الإعراب سبع: إحداها الواقعة خبرًا، وموضعها[5]: رفعٌ في بابَي المُبتدأ وإنَّ، نحو: زيدٌ قام أبوه، وإنَّ زيدًا أبوه قائمٌ.

ونصبٌ في بابَي كان وكاد، نحو: كان زيدٌ أبوه قائم، وكاد زيدٌ يفعلُ.

---

(1) في نُسخة مروة: بدأت، ص140.
(2) في نُسخة مروة: بدأت، ص140.
(3) في نُسخة مروة: إن كنت، ص140.
(4) أصلها «المَسأَلَةُ بالهمز، لكن حُذفت الهمزة وأُلقيت حركتها على السَّاكن قبلها تخفيفًا.
(5) في نسخة مروة: ومحلّها، ص141.

الثَّانية والثَّالثة: الواقعة حالًا والواقعة/[الوحة: 2] مفعولًا، ومحلّهما[1]، النَّصب، نحو: جاء زيدٌ يضحك، وقال زيد: عمرو مُنطلق.

والرَّابعة المُضاف إليها، ومحلّها الجرّ، نحو: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[2].

والخامسة: الواقعة جوابًا لشرطٍ جازم[3]، إذا كانت مَقْرونة بالفاء أو بإذا الفُجائيَّة، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[4]، ونحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[5].

السَّادسةُ والسَّابعةُ: التابعة لمُفردٍ أو جُملة لها محلٌّ، فالأُولى، نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[6]؛ فجُملةُ النَّفي صفةٌ ليومٍ، والثَّانية، نحو: زيدٌ قامَ أبوه وقعدَ أخوه[7].

3 - **المَسَلَةُ الثَّالثة**: الجُمل[8] التي لا محلّ لها سبعٌ أيضاً[9]: [إحداها] الابتدائيَّة[10]، وتُسمَّى المُستأنفة أيضاً، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[11].

الثَّانية، الواقعة صِلةً، نحو: [جاء] الذي قام أبوه.

الثَّالثة: المُعترضة، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾[12].

---

(1) في نُسخة مروة: ومحلّها، بالإفراد، ص141.
(2) سورة غافر، من الآية: 16.
(3) في نُسخة مروة: ومحلَّها الجزم. وفي طبعة فودة من كتاب **الإعراب عن قواعد الإعراب**، ص28: لشرطٍ جازم.
(4) سورة الأعراف، من الآية: 186.
(5) سورة الروم، من الآية: 36.
(6) سورة البقرة، من الآية: 254.
(7) فجملة «قعد أخوه» في محل رفع؛ لأنها معطوفة على جملة «قام أبوه» الواقعة خبراً.
(8) في نُسخة مروة: في الجمل، ص142.
(9) في نُسخة مروة: وهي سبعة أيضاً، ص142.
(10) في كتاب **الإعراب عن قواعد الإعراب**، في الطبعتين المُبتدأة، بِصِيغة اسم المفعول، وهُما بمعنى، غير أنها أوفق لمُلاءمتها قوله وتُسمَّى المُستأنفة بالصِّيغة ذاتها.
(11) سورة يوسف، من الآية: 2، والدخان، من: الآية 3، والقدر، من الآية: 1.
(12) سورة البقرة، من الآية: 24.

الرَّابعة: التفسيريَّة، نحو: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾[1].

الخامسة: جواب القسم، نحو: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾[2].

السَّادسة: جواب الشَّرط غير الجازم، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾[3].

السَّابعة: التَّابعة لِمَا لا مَحَلّ له، نحو: قام زيدٌ، وقعد عمرو.

4 - **المَسَلَةُ الرابعة**: الجُمل[4]، الخبريَّة بعد النَّكرات المَحْضة صِفَات، نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[5]، وبعد المعارف المَحْضة أحوالٌ، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[6]، وبعد غير المَحْض[7]، منهما مُحتمل لهما، نحو: مَرَرْت برجل صالح يُصلِّي[8]، ونحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[9].

الباب الثَّاني: في الظَّرف والجار والمَجْرور، وفيه[10]، أيضاً أربع مَسَائل:

إحداها: أنَّه لا بُدّ من تعلُّقهما بفعلٍ أو ما فيه مَعْناه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[11].

---

(1) سورة البقرة، من الآية: 214.
(2) سورة ص، من الآية: 82.
(3) سورة الأعراف، من الآية: 176.
(4) في نُسخة مروة: الجملة، ص143.
(5) سورة الإسراء، من الآية: 93.
(6) سورة المدثر، الآية: 6.
(7) في نُسخة مروة، المحضة، ص143.
(8) وضح هذا المِثال في القواعد الكُبرى بقوله: «فإنْ شئت قدَّرت «يصلِّي» صِفَة ثانية لرجل لأنَّه نكرة، وإنْ شئت قَدَّرته حالًا منه؛ لأنَّه قد قَرُب من المَعْرفة باختصاصه بالصِّفة» انظر: طبعة فودة، ص51.
(9) سورة يس، من الآية: 37.
(10) في نُسخة مروة: ومنه، ص144.
(11) سورة الفاتحة، من الآية: 7.

ويُستثنى من حُروف الجَرّ أربعة لا يتعلَّقْنَ بشيء، وهي:

الزائد[1]، نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[2].

ولعلّ، نحو قوله[3]: (طويل)

..... لعل أبي المغوارِ منك قريبُ

ولولا، كقوله[4]: (سريع)

..... لولاكِ في ذا العامِ لَم أَحْجُجِ

وكاف للتَّشبيه، نحو: زيدٌ كعمرو.

والمَسَلَةُ الثَّانية: حُكمُهُما بعد المَعْرفة والنَّكرة حُكم الجُملة[5]، فيتعيَّن كونُهما صِفَتين في نحو: رأيتُ طائرًا على غُصْنٍ، أو فوق غُصْنٍ.

وكونُهما حالين في نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[6]، وقولك: رأيتُ الهِلالَ بين السَّحاب، ويحتملان/[لوحة: 2] الوَجْهين، في نحو: هذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه، أو فوق أغصانه.

المَسَلَةُ الثَّالثة: مَتَى وقع أحدهما صِفة أو صِلة أو خبرًا أو حالًا تعلَّق بمحذوف وجوبًا تقديره: كائنٌ أو استقرّ، إلّا في الصِّلة، فيجبُ تقديره باستقرَّ.

---

(1) في نُسخة مروة: الباء الزّائدة، ص144.

(2) سورة الرعد، من الآية: 43.

(3) البيت ينسب إلى كعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار، وتمامه:

فقلت ادعُ أُخرى وارفع الصوت جهرة لعلّ أبي المغْوَار منْك قَرِيب

انظر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط4، 1420هـ/ 2000م، الشاهد 877، ج10، ص426.

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وتمامه:

أومتْ بِعَيْنَيْهَا مِن الهَوْدَجِ لولاكَ في ذا العام لم أحجُجِ

انظر: ديوانه، دار الكتاب العربي، ط2، 1416هـ/ 1996م، ص92.

(5) في نُسخة مروة: الجمل، ص145.

(6) سورة القصص، من الآية: 79.

المَسْألة الرابعة: إذا وقع أحدهما صِفةً أو صِلةً أو خَبرًا أو حَالًا، أو مُعْتَمِدًا على نفي أو استفهام، جاز رفعه للفاعل، نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾[1]، ونحو: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[2].

الباب الثالث: فيما يُقال عند أدواتٍ يكثُر دَوْرُها في الكلام، وهي خَمْسة وعُشرون[3].

يُقال في الواو: حَرْف عَطْف لمُطْلق الجَمْع[4].

وفي حتّى: حَرْفُ عَطْف [وهي][5]، لمُطلق الجَمْع والغاية.

وفي الفاء: حرف عَطْف للتَّرتيب والتَّعقيب.

وفي ثمّ: حَرْف عَطْفٍ للترتيب والمهلة.

وفي قد: حَرْف تحقيق وتوقُّعٍ وتقليل.

وفي السِّين وسوف: حَرْف استقبال، وهو خيرٌ من قولِ كثير منهم[6]: حَرْف تنفيس.

وفي لَمْ [ولمَّا][7]: حَرْف جزم لِنَفي المُضارع وقَلْبه ماضيًا، ويُزاد في لمَّا[8]، فيُقال: متَّصلًا نفيُه، مُتوقّعًا ثُبُوتُه.

(1) سورة البقرة، من الآية: 19.
(2) سورة إبراهيم، من الآية: 10.
(3) في طبعة الصنادقيَّة بميدان الأزهر، ص15، ترجمة الباب: «في الإشارة إلى عِبارات مُحرَّرة مُستوفاة موجزة» وفي طبعة فودة: «في تفسير كلمات يحتاج إليها المُعرب وهي عشرون كلمة»، ص63، وقد أحصيتها فألفيتها خمسة وعشرين بالفعل.
(4) في نُسخة مروة: وهي لمُطلق الجَمْع، ص146.
(5) زيادة من نُسخة مروة، ص146.
(6) في نُسخة مروة: قولهم، ص146.
(7) زيادة مُقتضاة، وهي كذلك في كُل كلمة أو عِبارة توضع بين مَعْقوفين ما لم ينبه على خلاف ذلك.
(8) في نسخة مروة: لمّا النافية، ص146.

وفي لَنْ: حَرْف نَصْبٍ ونفي واستقبال[1].

وفي إذًا: حرف جواب وجزاء[2].

وفي لو: حَرفٌ يقتضي امتناعَ ما يليه، واستلزامَه[3]، لتاليه/[لوحة: 3] وهو خيرٌ من قَوْل كثيرٍ [منهم][4]: حرف امتناعٍ لامتناعٍ.

وفي لـمَّـا[5] فـي نـحـو: لـمّـا جـاءنـي[6]، زيـد أكـرمـتـه: حَـرْفُ وجـود لوجود.

وفي لولا، في نحو[7]: لولا زيدٌ لأكرمتك: حَرْف امتناع لوجود[8].

وفي نعم: حرف تصديق ووعد وإعلام.

وفي بَلَى: حرفٌ لإيجاب المَنْفي.

[وفي أجل: حرفُ تصديق للخبر][9].

وفي إذَا: ظَرْفٌ مُستقبلٌ خافضٌ لشَرْطه، منصوب بجوابه.

وفي إذْ[10]: ظَرْفٌ لما مَضَى من الزَّمان.

وفي كَلَّا: حَرْفُ ردعٍ وزجرٍ، وبمَعْنى حقًّا.

---

(1) في نُسخة مروة: حَرْف استقبال ونفي ونصب. وترك الإشارة إلى النَّصب أَوْلى؛ لأنَّه مَشْروط.
(2) زيادة من نُسخة مروة، ص147.
(3) في نُسخة مروة: واستلزام، ص147. لا يستقيم الكلام إلَّا بأحد وَجْهين إمَّا أنْ يُقال: واستلزام تاليه، أو استلزامه لتاليه.
(4) زيادة من نسخة مروة، ص147.
(5) في نُسخة مروة: الوجودية.
(6) في نُسخة مروة: لما جاء زيد، ص147.
(7) في نُسخة مروة: وفي لولا، نحو، ص147.
(8) في نُسخة مروة: حَرْف امتناع لوجود، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، ص147.
(9) زيادة من نُسخة مروة، ص147.
(10) في نُسخة مروة: وفي إذْ بالسكون، ص147.

فصل: وتكون لا نافية، نحو: لا إله إلا الله، وناهية، نحو: لا تقم، وزائدة للتَّوكيد، نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1].

وتكون إنْ شرطيَّةً، نحو: إنْ تقم أقم.

ونافيةً، نحو: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾[2].

وزائدةً، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ.

ومُخفَّفةً من الثقيلة، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3]، ونحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4]، في قراءةِ من خَفَّف المِيم.

[وتردُ] أنْ حرفًا مَصْدريًّا يَنصبُ المضارع، نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى [خَطِيٓـَٔتِى][5]﴾[6].

ومُخفَّفةً من الثقيلة، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم [مَّرْضَىٰ][7]﴾[8].

ومُفسِّرةً، وهي الواقعة بعد جُملة فيها مَعْنى القول دونَ حُروفه، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[9].

وزائدةً للتوكيد، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[10].

وترد مَنْ شرطيَّةً، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا/ يُجْزَ بِهِۦ﴾[11]. [لوحة: 4]

---

(1) سورة الحديد، من الآية: 29.
(2) سورة يونس، من الآية: 68.
(3) سورة هود، من الآية: 111.
(4) سورة الطارق، الآية: 4.
(5) زيادة من نسخة مروة، ص149.
(6) سورة الشعراء، من الآية: 82.
(7) زيادة من نُسخة مروة، ص149.
(8) سورة المزمل، من الآية: 20.
(9) سورة المؤمنون، من الآية: 27.
(10) سورة يوسف، من الآية: 96.
(11) سورة النساء، من الآية: 123.

واستفهاميَّةً، نحو[1]: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا﴾[2].

وموصولةً، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾[3].

ونَكِرة موصوفة، نحو: مَرْرت بِمَن مُعجبٍ لك.

وترد أيٌّ شَرْطيةً، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[4].

واستفهاميَّةً، نحو[5]: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[6].

وموصولةً، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[7].

وصِفةً، نحو: مَرَرْت برجلٍ أيِّ رجل.

ووصلة إلى نِداء ما فيه «أل»، نحو[8]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[9].

وترد ما اسمًا موصولًا، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُۖ﴾[10].

وشَرْطًا، نحو[11]: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُۗ﴾[12].

واستفهاميَّةً، نحو[13]: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[14].

وتعجُّبًا[15]، نحو: ما أحسنَ زيدًا!

---

(1) في نُسخة مروة: نحو قوله تعالى، ص149.
(2) سورة يس، من الآية 52. وفي نُسخة مروة، ص149: ﴿مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾.
(3) سورة الأنبياء، من الآية: 82.
(4) سورة الإسراء، من الآية: 110. وفي نُسخة مروة: (أيّما تدعو).
(5) في نُسخة مروة: نحو قوله تعالى.
(6) سورة التوبة، من الآية: 124.
(7) سورة مريم، من الآية: 69.
(8) في نُسخة مروة: نحو قوله تعالى، ص150.
(9) سورة الانفطار، من الآية: 6، والانشقاق، من الآية: 6.
(10) سورة النحل، من الآية: 96.
(11) في نُسخة مروة: وشرطيَّة، نحو قوله تعالى.
(12) سورة البقرة، من الآية: 197.
(13) في نُسخة مروة: نحو قوله تعالى.
(14) سور طه، الآية: 17.
(15) في نُسخة مروة: وتعجُّبيَّة.

ونَكِرةً موصوفةً، نحو: مررتُ بِمَا مُعجبٍ لك، وتارة موصوفًا بها[1]، نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[2].

ومَعْرفة تامَّة، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3]، أي: فنعمَ الشيء [هي][4].

وترد حَرْفًا، فتكون نافيةً، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[5].

ومَصْدريَّةً، نحو: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾[6].

وكافّةً، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[7].

وزائدةً للتوكيد، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[8].

فهذا مع التوفيق كافٍ مُحصَّلًا.

تمَّت والحمد للَّه والمِنَّة له سُبحانه، نهار الأربعاء يوم عَرَفة من شُهور سنة أربع وسبعين وسبعمائة، على يد أحمد بن علي بن النقيب الحنفي عَاملَه اللَّه بلُطْفه الحَفِي.

بَلَغ مُقابلة وتصحيحًا على [نُسخة] كُتبت من نُسخة المُصنِّف [وروجعت بحسب] القُدرة والإمكان.

(1) في نُسخة مروة: ونكرةٍ موصوفٌ بها، ص150.
(2) سورة البقرة، من الآية: 26.
(3) سورة البقرة، من الآية: 271.
(4) زيادة من نُسخة مروة، ص151.
(5) سورة يوسف، من الآية: 31. وفي نُسخة ط، ص15: (ما هذا بشر).
(6) سورة آل عمران، من الآية: 118.
(7) سورة النساء، من الآية 171.
(8) سورة آل عمران، من الآية: 159. في نُسخة مروة: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾، ص150.